المشاكل الاقتصادية التي ستنشأ من جراء بقاء اليهود والفلسطينيين معاً في فلسطين (حتى مع تصوّره أن نسبة معينة منهم، وبخاصة في ما يتعلق باليهود العرب، سيفضلون العودة إلى بلادهم). أما الفارق مع فتح فيبدو بشكل خاص عندما يشدّد على الطابع العربي للدولة الديمقراطية، وعلى كونها ليست قضية فلسطينية فحسب. وهذا لا يحمل على الاستغراب سيّما وأنه يتحدث باسم منظمة مركزها دمشق.

الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

لا شك في أن المساهمة الأكثر تميّزاً هي التي أعطتها الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وهي الجناح اليساري الذي انفصل عن الجبهة الشعبية. وقد عبرت عن نفسها في الدرجة الأولى في مشروع القرار الذي قدمته إلى الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني(٢٣).

يقضي هذا المشروع، بصورة خاصة، بما يلي:

١ ــ رفض الحلول الشوفينية والرجعية والصهيونية والامبريالية المرتكزة إلى الاعتراف بدولة اسرائيل.

٢ ــ رفض الحلول الشوفينية الفلسطينية أو العربية (ذبح اليهود، القاؤهم في البحر، وما إلى ذلك).

٣ ــ حل «ديمقراطي شعبي للمسألة الفلسطينية والمسألة الاسرائيلية»؛ وهذا الحل يعني «انشاء دولة فلسطينية ديمقراطية شعبية يعيش فيها العرب واليهود دون تمييز، دولة ضد كافة ألوان القهر الطبقي والقومي مع اعطاء الحق لكل من العرب واليهود في تنمية وتطوير الثقافة الوطنية لكل منهما».

٤ ــ الدولة الديمقراطية ستشكل جزءاً من دولة اتحادية عربية.

٥ ــ ان التحرير الوطني، الذي سيكون حصيلة كفاح شعبي مسلح والتحرير الكامل لفلسطين، سيتيح اقامة دولة ديمقراطية يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق قومية متساوية ويتحملون المسؤوليات نفسها.

ملاحظتان نستنتجهما من هذه المبادىء:

ــ وضوح الاقتراحات المتعلقة باليهود، ورفض الحلول «الشوفينية» العربية والفلسطينية. وهذا يلتقي بالطبع مع اقتراحات فتح، إلّا أن الصيغة هنا أقوى وأوضح.

ــ الكلام على الحقوق الثقافية والقومية ليهود اسرائيل.

وتكتسب هذه النقطة الأخيرة أهمية كبيرة، وهي تبدو جديدة تماماً في الفكر الفلسطيني، بيد أنها لا تخلو من بعض التناقضات.

وبالفعل، فالجبهة الديمقراطية تتحدث في بعض الأوقات عن وجود شعبين(٢٤)، حتى أنها تعطي، على سبيل المثال، النموذجين اليوغسلافي والتشيكوسلوفاكي(٢٥). وهذا يحمل على الاعتقاد بأن ثمة اعترافاً بـ«شعب يهودي» أو «شعب اسرائيلي يهودي»؛ إلّا أن «هركابي» يلاحظ، عن حق، بأن المقصود هو شعب بمفهوم خاص، شعب لا يحق له بناء دولة خاصة به.